

فخامة الرئيس : اضم المادة (٦٩) بالرأي .

فوافق المجلس على قبولها اي بمبلغ ٦١٣٠ جنيه

٣٠٠	٣٠٠	٧٠	تعويضات رواتب
٧٥	١٠٠	٧١	لوازم يطرية
٥٠٠	٥٠٠	٧٢	تجهيزات
٧٠٠	٧٠	٧٣	لوازم سروجيه

الرئيس : الجلسة يوم الاربعاء الساعة الثالثة

وانفضت الجلسة الساعة السادسة

سكرتير المجلس التشريعي
عمر زكي

ملحق

العدد ١٨

السنة الاولى

الجريدة الرسمية

للمجلس التشريعي الاردني

و ١٢ حزيران سنة ١٩٣٠

عمان الخميس في ١٦ محرم سنة ١٣٤٩

مذكرات المجلس التشريعي

محضر الجلسة المنعقد في ٢٣ - ٤ - ١٩٣٠ للدورة فوق العادة للمجلس التشريعي الاردني الاول

هكذا صحت العمل

الجلسة الثامنة عشر

الرَّم · الجلسة الثامنة عشر للدورة فوق العادة للجلس التشريعي الاردني الاول
التاريخ ١٣٠-٤-٢٣

افتتحت الجلسة الثامنة عشر للدورة فوق العادة للجلس التشريعي الاردني الاول في
٢٤-٤-١٣٠ المصادف يوم الاربعاء الساعة الثالثة برئاسة وكيل الرئيس ابراهيم بك هاشم
وزير المدلية وحضور اكثرية

أكمل النصاب القانوني فابتلى الضبط

فتلى الضبط من قبل الكاتب

توفيق بك :

٧٠٠ ٧٠٠ ٧٣ لوازم مروجيه

محمد بك الانسي : ماذا يقصد من لوازم السروجيه بالمادة ٧٣ ؟

توفيق بك : لاجل اتباع اللوازم المائدة لحبل الفرسان .

نظمي بك : ما الفرق بين الجندي الفارس وبين الجندي المشاة ؟

توفيق بك : لا يوجد فرق بين الجندي الفارس والجندي المشاة ولا يمتاز احدهما على الآخر
سوى ان الفارس يتقاضى راتب اكثر من المشاة لتأمين علف دابته وهذا الذي يسمى بدل علف .

نظمي بك : هل ان هذا المبلغ المخصص للوازم السروجيه هو غير الذي اخذ في العام الماضي
وكم صرف منه ؟

توفيق بك : تجدد ربع هذا اللوازم في كل سنة مرة . وبصورة تدريجية والآن نحن في دور
تجديد الربع كما فهمت من مساعد قائد الجيش .

محمد بك الانسي : اذا يكني (٥٠٠)

عوده بك : هل هذا المبلغ يكني ام لا ؟ «خطاباً للانسي»

توفيق بك : لا يكني لانه يوجد هجائه تحتاج الى سروج في هذا العام .
وكيل الرئيس : اضع اصل المادة بالرأي .

فرفض المجلس قبولها

وكيل الرئيس : اضع اقتراح محمد بك الانسي بالرأي اي (٥٠٠) جنيه بدلا من (٧٠٠)
فقبله المجلس بالاكثرية اي (٥٠٠)

١٢٩٠ ١٢٩٠ ٧٤ ٧٤ اجور نقل

نظمي بك : كم صرف بالعام الماضي من اصل هذا المبلغ ؟

توفيق بك : لغاية شباط صرف ١٢٢٨ جنيه .

نظمي بك : يجوز ان تكون الصرفيات في هذا السنة اقل منها في العام الماضي لذلك اقترح

تقييس هذا المبلغ .

توفيق بك : لا يغرب عن البال ان هذه الاقتراحات ربما تشوش اعمال القيادة والقضية

قضية حساب وطالما صرف بالعام الماضي (١٢٢٨) جنيه لغاية شباط فليس من المعقول تقييس شيء
من هذا المبلغ .

نظمي بك : نعم نحن لم نكن مأموري مال الا انه نعلم يقيناً ان النفقات تقدر تقديراً وطلبت
ان حالة البلاد الاقتصادية والزراعية في خطر عدا عن كوننا نحتاج لمساعدة ام دوائرنا اعني دائرتي
الزراعة والمعارف ولذلك اقترح تقييس هذا المبلغ الذي سوف لا يحصل من جراء تقييسه اقل
خلل بالامن .

توفيق بك : قلت لكم ان هذه المبالغ ليست من الامور الكالية لانها تصرف لاجل الحاجة
ولتنقلات الجنود والضباط لاجل القيام بوظائفهم لان من اعمالهم الاساسية التنقلات وعندنا مثال
واضح اذ ان في السنة الماضية صرف هذا المبلغ .

نظمي بك : ان هالغ النفقات والسفريات التي صرفت في العام الماضي لا تتخذ اسماً للستين
المقبلة .

توفيق بك : هل تضمن ان لا يصرف هذا المبلغ او اكثر منه في هذا العام ؟

نظمي بك : انا لا تضمن ولا كنت يوماً من الايام بانني افهم .

عوده بك : ان القاعدة المتبعة في تقدير نفقات الجيش هي ان تقدر له تلك النفقات كأنه في حالة حرب . اما اذا قبض الله ان يعيش بسلام فان هذه المبالغ لا تصرف بل تبقى وفراً .
 نظمي بك والله اننا نتمنا من صميم قوادنا ان يكون جيشنا معد للحرب وحينئذ لا نكتفي باعطاءه هذا المبلغ الضئيل بل نبذل اموالنا ونفدي ارواح اولادنا في سبيل تعزیه وحفظ هيئته واعلاء كلمته وشأنه . ولكن والحمد لله نحن الآن مجاورين لمنطق مسالمة لنا .
 الشيخ حمد بن جازي : يقول عوده بك يجب ان نصرف اموال الامة كأننا في حالة حرب واین الحرب (والله اننا في شایف شيء) .

عوده بك : انسيت يا حمد ما حدث لكم مع العربان وكيف نهبوا اموالكم محمد بك الانسي : فليجي الحرب .
 نظمي بك : ضموا بالرأي

توفيق بك : وضعها بالرأي سهل ولكن يجب ان تلاحظوا الاعتبارات التي ذكرتها وكيل الرئيس : اضع اصل للمادة بالرأي .

قبلها المجلس بالاكثرية

توفيق بك :	قبل	١٥٠	١٥٠
٧٥	١٥٠	١٥٠	١٥٠
٧٦	٢٥٠	٤٠٠	٢٥٠
٧٧	٤٥٠	٤٥٠	٤٥٠
٧٨	٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠
٧٩	١٥٠	١٥٠	١٥٠
٨٠	٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠
٨١	٩٥	٩٥	٩٥
٨٢	٤٨٦	٤٨٦	٤٨٦
٨٣	١٢٥	١٢٥	١٢٥
٨٤	١٢٥	١٢٥	١٢٥
٨٥	١٨٧	١٨٧	١٨٧

شمس الدين بك : هذه زيادة لا لزوم لها .
 نظمي بك : نعم وانا بهذا الرأي .
 توفيق بك : ولكن هذه الزيادة بموجب اتفاقات .
 نظمي بك : ولكن نحن نريد ان نرى ورقة واحد من هذه الائمة قبالت لربما تكون بصلحنا فتتخذها حجة لخلاصنا من مثل هذه المبالغ ضمورها بالرأي .
 نجيب بك : اعطونا ايضا حات .
 توفيق بك : كل موظف مستعار انكليزي يتقاضى راتبة و ثم علاوة وغلاية معيشة وفلسطين تتمشي على هذه القاعدة .
 وكيل الرئيس : اضعها بالرأي فرفضت من قبل المجلس بالاكثرية .

توفيق بك :	قبل	١٥٣٦	١٥٣٦
٨٦	١٥٣٦	١٥٣٦	١٥٣٦
٨٧	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٨٨	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٨٩	٩٠٠	٩٠٠	٩٠٠

شمس الدين بك : انا لا اقبل التصديق على مثل هذه المبالغ الجسيمة الوهومة غداً يأتي باز بك قموار ويقول عندي واردات كذا من الآلاف الموائمة من الجنبيات والحقيقة كما قلت .
 وكيل الرئيس : اضعها بالرأي .

توفيق بك :	قبل	٣٤	٣٤
٩٠	٣٤	٣٤	٣٤
المجموع	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠
المجموع العمومي	٨٥٤٧٠	٨٥٤٧٠	٨٥٤٧٠
ب - المجموع -			
الرواتب			

المجموع	٤٩٠	
- نفقات اخرى -		
٩ بدل خادم ومسكن وانارة وتدفئة	٨٠	
١٠ بدل تلف	٤٢	٢٩
١١ اجور نقل	٥٠٠	٥٠٠
١٢ اجور السفر	٦٠	١٠٠
مجموع النفقات	٦٨٢	
المجموع العمومي	١١٧٢	

حدد بن جازي : هذه كل اموالنا للعيش
توفيق بك :

« د - المرس الاميري »

١ ملازم ثاني ١٣ - ١٦	١٥٦	١٩٢
٢ نائب	٨٤	٨٤
٣ عريف	٧٢	٧٢
٤ ١٥ جندي	٩٠٠	٩٠٠
٥ ٦ فوارس	٤٣٢	٤٣٢
٦ علاوة فرق العملة	٢٨	٣٨
٧ علاوات لضباط	٧٣	٧٣
٨ علاوات شخصية		١٨
٩ البسة للحراس	١٥١	١٥١

المجموع ١٩١٦

الفصل

١ آلات مكتبة	٢٥٠	٢٥٠
٢ مستلزمات مكتبية	٢٥٠	٢٥٠

٣ نقل النقود	١٥٠	١٢٠
٤ المصرف الزراعي (حصنة من الاشارة)	٣٥٠٠	٣٥٠٠
٥ عمولة لبائعي الطوايع	٢٥	٢٥
٦ قوالب طوايع واجرة طبع الطوايع	١٥٠	١٠٠
٧ حصنة البلديات من القرائب	١٤٠٠	١٦٠٠
٨ نقاعدية لحكومة فلسطين (عن الموظفين المستعاريين)	١١٠٠	١٠٠٠

نظمي بك : الا يمكن ان الموظف المستعار يتمتع بامتيازات خاصة ويأخذ ٢٠ بالمائة علاوة على راتبه الاصلي ثم ندفع له هذا المبلغ الكبير ليوضع في البنك على اسمه وهل ان هذه العلاوة داخلية في المقاولات ؟

توفيق بك : طبعا داخل بالمقاولات والحكومة مجبورة على دفعها لان القاعدة المتبعة في حكومة فلسطين هي انه لا يؤخذ من الموظف نقاعدية ولكن عند تركه الخدمة يعطى مكافأة وبما ان هؤلاء الموظفين المستعاريين هم مستخدمون في حكومة شرق الاردن فهي مكلفة لدفع هذا المبلغ ليحفظ على اسماءهم .

نظمي بك : الا يمكننا ان نطلع على هذه الاتفاقيات يا ترى ؟

عطا الله بك : نحن نذكر من المستعاريين ومن رواتبهم الباهظة فكيف ندفع لهم علاوة على ذلك عنصصات نقاعدية فنحن كنا قد قمنا بقرير بشأن الاستغناء عنهم لاننا لا نريد ان ينفقوا على انفسهم بل على هذه المبالغ .

محمد بك الانسي : فلتدفع حكومة فلسطين مثل هذه المبالغ .

توفيق بك : كيف تدفع حكومة فلسطين وهم مستخدمون في حكومتنا ؟

شمس الدين بك : نحن اساسا لا نوافق على ابقاءهم في حكومتنا ونفكر على طريقة سريعة لتخلص منهم فالا حسن ان نحذف هذه الخصصصات من ميزانيتنا وبذلك نكسر على الله ربنا اضطررت بهذه الوسيلة لحكومة فلسطين من سحب موظفيها كما جرت العادة عند الدول بسحب قناصلها .

وكيل الرئيس : اضع اصل المادة بالرأي .

فرفضت بالأكثرية .

١٥٨ ٦٥٨ ٩ اكراميات وإعانات للشيخ

عطا الله بك : من هم هؤلاء الشيخ نريد ان نعرف اسماءهم .

شمس الدين بك : « خليم يعطو الشيخ يا رجل »

توفيق بك : يعطى هذا المبلغ لمن يقدم خدمة نافعة للبلاد

عطا الله بك : لم نر قط ان الحكومة اعطت شيئاً ما لاحد الشيخ

وكيل الرئيس : اضع المادة بالرأي

فقبلت

قبلت ٢٤٠٠ ٣٠٠٠ ١٠ قرطاسية ومطبوعات

« ٣٦٠ ١٤٧٦ ١٤ متنوعة

١٥٠ ١٥٠ ١٢ مصاريف وكلاء التاج عن اللوازم

نظمي بك : ما هذه المصاريف ؟

توفيق بك : اجرة عموله

نظمي بك : نحن لما نذكر من مراقبة اللوازم اليس لانها تترك تجار البلاد وتشترى جميع اللوازم من وكلاء التاج البريطاني .

توفيق بك : يوجد اشياء كثيرة لا يمكن اخذها من سوريا وفلسطين ولو اخذت من هنا الكلفت اضعاف اضعاف ثمنها الاصلي وخصوصاً نحتاج الى اشياء كالأزمان دائرة البريد والبريد وغيرها التي لا يمكن ان نجدها في هذه الاسواق

نظمي بك : الا ترون من العار ان نضع موازيننا بدل سمسة لوكلاء التاج ؟

توفيق بك : لا لا يوجد ما يخل بالشرف لانها شركة تجارية

عطا الله بك : وكأني من المهتم على دائرة اللوازم كل ما يحتاجه ان تشترى من وكلاء التاج ؟

شمس الدين بك : من هم وكلاء التاج ؟ اليسوا هم الذين اخذوا مشروعي حجر البيت ومشروع

خوقارخ ؟ اذا عيب عليهم ان يأخذوا سمسة مثل هذه ؟

الاجابة :

توفيق بك : يمكن تغير الاسم مثلاً نضع كلمة مصاريف لوازم بدلاً من مصاريف وكلاء التاج .

محمد بك الانسي : ويمكن ايضاً ان تضاف على المادة (١١) وتبقى المادة (١٢)

وكيل الرئيس : اضع اقتراح توفيق بك بالرأي .

فوافق المجلس على قبوله

وكيل الرئيس : اضع اقتراح انسي بك بالرأي .

فوافق المجلس على قبوله فاصبحت المادة (١١) كما يأتي

١١ : تنوعه ومصاريف لوازم

توفيق بك : الفصل (٢٢) دائره الاعتماد

شمس الدين بك : هنا حط الجمل جمله . اريد ان اسأل على اي اساس وضعت هذه المبالغ وبناء على اي تقدير ومن هو المقدر للرواتب ؟

توفيق بك : اتخذت اساس الميزانية السابقة في تقدير هذه المبالغ والذي قدرها هو دولة المتمدن البريطاني

شمس الدين بك : هل هو الذي وضع الرواتب وصنفا ؟

توفيق بك : نعم هو الذي صنفا بصنفة رئيس دائرة الاعتماد

شمس الدين بك : كيف قبلتم هذه المبالغ ؟

توفيق بك : بموجب الاتفاقية

شمس الدين بك : اذ كان لا يمكننا ان ننزل شيئاً من هذه المبالغ فلماذا تقسموها لنا انقرها على علاتها مع ان الانسكار انفسهم غير واضحين عندهم لكن حكومتنا قبلتها لانها متدعا الاستعداد

الكافي . نعم تساهلنا مع الجيش وقتلنا انه موثوق من اجسادنا ولكن دائرة الاعتماد لا اسم الله

عليها . لا يوافق على اقوالهم بل يوافق على علاتها .

عوده بك : نحن خائفين نشطب شيء من هذه الميزانية وهم يقابل ذلك يشطبون من هناك

شمس الدين بك : يناولونا الاعانة باليد اليمنى ويأخذونها باليد اليسرى
محمد بك الانسي : ضمو مجموع ميزانية دائرة الاعتماد بالرأي
توفيق بك : ان مجموع ميزانية دار الاعتماد ٦٩٩٥
وكيل الرئيس : موافقين على هذا المبلغ ؟
شمس الدين بك : اقترح ان ان ينزل الى « ٥٠٠٠ » آلاف فقط
قبل المجلس ميزانية دار الاعتماد كما هي

توفيق بك : الفصل « ٢٣ » دائرة المراقبة
نظمي بك : لي كلمة بهذا الموضوع :

لدينا مشروع موازنة لدائرة سميت « بدائرة المراقبة » وقد خصص لها في موازنة حكومتنا فصل
خاص هو الفصل ٢٣ الثالث والعشرون ، وهو الفصل الذي اراد سعادة مقرر اللجنة المالية ان
يبدأ بتلاوته
وكما لاحظ ان سعاده هو الذي سيعطي الايضاحات عن هذا الفصل وهو الذي - كما اعتقد -
سيستولي ايضاً امر الدفاع عن الدائرة المشار اليها وعن مشروع موازنتها كما دافع عن غيرها من
الدوائر الاخرى

نعم قد دافع وسيدافع في مواضيع الموازنة لانه مقرّر اللجنة او لانه امين سر الحكومة
ولكنه مضطر بحكم الضرورة ان يسد هذا الفراغ المنبعث عن معرفة البعض من رؤساء الدوائر
الذين منهم ايضاً من لم يعود ان يقف في مثل هذا الموقف الدقيق الحرج ، ومنهم من يظن ان
ذلك ليس من واجبه ومنهم ايضاً من يرى انه ليس في حاجة لان يجهد نفسه في موضوع يستولي
الحكومة بحقه والمداومة عنه .

وطا ان الحكومة منا والينا وهي عضو طبيعي في هذا المجلس فنحن اذن في هذا المجلس الواحد
الشاركون ، ونحن المدايمون عن المشتكى منهم ونسجن الخصم والحكم في آن واحد
نضرب ايضاً بالبالحة من الحزب للحكومة بعد كل تلك الضحايا الضعيفة تقطيع اوصالها
وتجزئة بلادها والاعتماد عليها مثل هذه الاوضاع الحكومية القاعية
قد يقال بالي خرجت عن الصدد ولكن عذراً فان غرض المشروع السالك لتسوية احوالنا

يجرحنا فيخرجنا
ذلك

كيف لا يخرج والحكومة وليس لها اي عذر تطلب منا ان نمنح من مال الامة انفقنا الامة
مبلغ « ٣٧٨٩ » ليرة فلسطينية لتشكيل دائرة اجنبية ليست في الحقيقة لنا ولا هي لنا

أسست هذه الدائرة بتاريخ ١ نيسان سنة ١٩٢٨ وقد اسسها المستر برانن المراقب العام في
فلسطين وبدأت : ناول المالحان نفسها دون تحديد او تعيين وقيل ان بوضع لها قانون
وقامت تتدخل بالصغيرة والكبيرة فتحدثت ادارة الحكومة بتدخلها بامور تخص الاعشار
وغير ذلك من الامور الحكومية الادارية حتى خيل للناس انها حكومة مستقلة ذات نفوذ على
حكومتنا العربية الاردنية .

وما برحت تزيد عدد موظفيها حتى اصبح جيشاً عرمرماً وجعلت مركزهم جميعاً - عمن
داخلة الامارة - لتندفق عليهم في ذهابهم وايابهم من اموال الامة النفقات السفرية الكثيرة .
ومما قيل ان رئيس المدققين نفسه كان في زهاته واستشفائه في حمامات الحة على حساب الامة .
قد يكون مبالغاً فيما قيل ولكن المسئول عن ادارة هذه الدائرة المتنازعة كان بإمكانه ان يوزع
المدققين على المراكز ويعتبر كل منهم كوظائف مقيم في ذلك المركز وبهذه الصورة يوفر على الامة
على الاقل النفقات البهائية

هيئات هيئات ان نجد الامة المغلوب على امرها من ينصفها ويأخذ بناصرها .
قضيت ارامة الله في مكان هذا المجلس وهو الشيء القليل بالنسبة لحقوقنا الطبيعية . وقد المم
احد نوابه ان يستل الحكومة عن هذه الدائرة الفريية . وبعد مخابرة دامت بضعة ايام جاء رئيسها
وقرأ في فاعة هذا المجلس بتاريخ ٢٤ - ١٢ - ٢٩ ياناً مطولاً جاء فيه : ان هذه الدائرة احدى
دوائر حكومة شرق الاردن الى غير ذلك من البيانات التي لم تقب عن ذا كرتكم . فامنا وصدقنا
واقترحنا بوقفها ان تغتن الحكومة لهذه الدائرة الجديدة قانوناً خاصاً طناً منا ان تكون دائرة
حكومية اقلية بدولان الماسين . وقد قبل الاقتراح بتاريخ ٣٠ - ١٢ - ٢٩ واحيل على
الحكومة لسن القانون المقترح وتقديمه لهذا المجلس اسوة بالقوانين الاخرى .

لكنه مضي ما يقارب الاربعة اشهر وانتهت البودة العادية وهما في دورتنا الاستثنائية الثانية
على وشك الانتهاء ولم يبق منها الا بضعة ايام والقانون لم يسمع به ومن المؤكد بان الحكومة لم
تضع من اجله خبراً على ورق ولم تفكر به البتة
ومن المؤسف ان رئيس المدققين الذي لم يتألا ان يسدي نفسه بتدبير هذه الهيئة . فاعال

هكذا صنع العمل

حتى يومنا هذا يبحث الى دوائر الحكومة باوراق استيضاح مطبوع في اعلاها هذه الجملة :

❖ دائرة المراقبة التابعة لوزارة المستعمرات ❖

اوران بهذا العنوان تستعملها هذه الدائرة وبهذه الصفة تدير في اعمالها وبالعنوان السالف الذكر تدير سائر المقامات الرسمية .

هذه هي الدائرة نفسها الذي جاء رئيسها وصرح رسمياً امام مجلس الامة بانها احدى دوائر الحكومة . يالها من مواربة وياالها من استتار من اثرسي بالنفوس

ما كنا لنصدق الزميل شمس الدين حينما قال (ان هذه البيانات تخدير اعصاب)

نعم احسنا الظن وقتئذ ولكن ما تأملنا بالحكومة بعد ان اهملت قرار مجلس الامة بتقاعسها عن تقنين ذلك القانون المقترح تقنيه وبعد ان رأت تلك الدائرة تعمل باعتبارها تابعة لوزارة المستعمرات ان تقدم البنا بمشروع موازنة لتلك الدائرة مع علمها بان البلاد غير محتاجة اليها وبان الامة غير ملزمة بدفع نفقاتها ومرتبات موظفيها .

قلت ان البلاد غير محتاجة اليها وان الامة غير ملزمة بدفع نفقاتها ومرتبات موظفيها ولا يبرهن على صحة هذا القول يجب طبعاً ان ننظر الى اوضاعنا الحكومية والى الاصول المتبع في ادارة ماليتنا ثم نبحت باعمال هذه الدائرة ونرجع اخيراً الى ماورد بالاتفاقية من نصوص تتعلق بهذا الموضوع .

بديهي ان ماليتنا ليست تحت المراقبة لحسب بل هي في الحقيقة تحت تصرف ممثل الحكومة البريطانية ، تحت تصرفه المطلق لا ينازعه فيه حتى اليوم منازع لا من الامة ولا من الحكومة .

يدير ادارتها مباشرة مستشاره ونظامته هو الذي يصدر الامر المالي — اي امر الصرف — وبدون ذلك لا يصرف مل واحد من مال الامة ولو كان لصالح الامة .

اذاً فان المراقبة اعني دائرة المراقبة التي نحن بصددتها هي مراقبة اعمال رجال الحكومة البريطانية وهي بالنسبة اليها مراقبة فوق مراقبة .

فيكفي الامة ان تتحمل مراقبة واحدة اما الثانية فليس من العدل ولا هو من مقتضى المبدأ المعلوم ان تحملها لها وفي مقابلة بالصائب .

اقال رئيس دائرة المراقبة في بيانه الصادر في السالف الذكر ان المراقبة هي لتأمين تأسيس طرق

حسابية منظمة ، وللاشراف على مراقبة الحسابات والمعاملات المالية ، فهي والحالة هذه اشبه بديوان المحاسبات كما اسلفنا .

فديوان المحاسبات ضروري فيما لو كانت ماليتنا بايدينا وكنا نحن المسئولون عنها .

اما وان ادارة المالية يديرها المستشار المالي البريطاني مباشرة واسارة الصرف تغطي من نظامه المعتمد فليس للمصلحة ولا للبلاد اقل احتياج لتشكيل مثل هذه الدائرة .

لان الاعمال التي يقوم بها ديوان المحاسبات عادة في الحكومات الاخرى هي نفس الاعمال التي يتولاها الآن في بلادنا فغاية المعتمد البريطاني ومستشاره وموظفوه هذه هي الحقيقة ولكنها مرة اما ان الامة غير ملزمة بدفع نفقات الدائرة مراقبة ودفع مرتبات لموظفيها فذلك مما لا يحتاج لبرهان .

ومع هذا اريد ان ادم حجتي هذه ببراهين قوية وليتسنى لي ذلك يجب ان نرجع الى ماورد بالاتفاقية من نصوص تتعلق بالموضوع كما اسلفت .

جاء بالمادة (١) من الاتفاقية ان سمو الامير يوافق على ان النفقات السادة للحكومة المدنية والادارة ومرتبات المعتمد البريطاني وموظفيه تتحملها بأسرها شرق الاردن .

فدائرة المراقبة كما تعلمون ليست من دوائر الحكومة وليست من موظفي المعتمد البريطاني اذ انها لم تدخل ضمن موازناته التي اقرها المجلس في هذا اليوم فاذاً ليست من الجهات التي تدخل تحت مفعول هذه المادة .

وجاء في الفقرة الاخيرة للمادة (٥) ان سمو الامير يوافق على انه لا يغير طريقة مراقبة الاموال العامة في شرق الاردن .

وطريقة مراقبة الاموال العامة المنصوص عنها في هذه الفقرة كما تعلمون هي الطريقة التي كانت متبعة في شرق الاردن عند وضع مشروع الاتفاقية .

فالمشروع وضع قبل عام ١٩٢٨ والاتفاقية وقعت من قبل المفوضين في شهر شباط سنة ١٩٢٨ وفي هذا التاريخ لم يكن قد تأسست بعد في شرق الاردن ولم يتبع مثل هذه الطريقة في بلادنا اذ ان هذه الدائرة تأسست في شهر نيسان سنة ١٩٢٨ اي بعد توقيع الاتفاقية شهرين لهذا لا يمكن

المقول بأن الهدم السالف الذكر يشمل هذه الدائرة.

اذن فالأمة غير ملزمة لاحكامها ولا عهداً بقبول مثل هذه الدائرة ولا يدفع نفقاتها ومرتبات موظفيها.

وليس في الاتفاقية المعلومة ما يجبرنا على قبول مشروع موازنة هذه الدائرة بصورة من الصور. وافي في موقي هذا لا اريد ان انصدي لتنفيذ اعمال بعض موظفي هذه الدائرة ولا ارجب في ان اندد بها مع اني اعلم الشيء الكثير لان من رأيي الاكتفاء بالاستغناء عنها ولهذا اقترح عدم قبول مشروع الفصل (٢٣) من الموازنة وهو الفصل العائد لدائرة المراقبة المبحوث عنها ورفضه وعدم اقراره.

اذ لسنا بحاجة الى دائرة مراقبة ثانية تراقب دائرة المراقبة الاولى وليس من العدل ان نحمل الامة عبئاً فوق عبئها، سيما وانها لم تتم باعمال تناسب مع ما تقاضته من الرواتب وانفقت من النفقات. وامي في زملائي الكرام ان يقرروا رأيي الذي لا اتوخي منه غير الصالح العام. ومع هذا فلكل رأي والله الملم للصواب.

نظمي بك : اني اؤيد الزميل الذي اجاد وابدع بالموضوع ولم يترك حضرة الزميل قولاً اثيره بالنسبة للموضوع فانا اني على اقتراحه واضيف عليه فترة صغيرة على ان نعود في البحث في دائرة المراقبة بعد وضع قانون خاص يعين تشكيلات هذه الدائرة ووظائفها وفي اي الديوان مرتبطة آلي وزارة المالية او رئاسة الوزراء حسب قرار المجلس التثريبي ؟ يعني الجاه هذه الدائرة الى ان تضع الحكومة لها نظاماً. فالله اعلم بالمذكورة دخلت الى شرق الاردن في ظروف مخصوصة ولم تشبه الحكومة الى وضع نظام خاص لها « الله يخلصنا من هذه الحكومة »

توليبي بك : من المعلوم انه قبل اعلان القانون الاساسي لشرق الاردن وتأليف هذا المجلس التشريعي العالي كان للمجلس التنفيذي بموافقة سمو الامير صلاحية احداث السواتر وبحسب هذه الصلاحيات قد اقر المجلس التنفيذي بتاريخ ١٨ كانون ثاني سنة ١٩٢٨ تأسيس هذه الدائرة ووافق سمو الامير على ذلك.

ولما اقترح حضرة الاستاذ شمس الدين بك وضع قانون يعين صلاحيات هذه الدائرة نظر مجلسكم العالي في الاقتراح في اواخر دورته العادية قبله واودعه الى رئاسة الوزراء لوضع القانون وبما ان الدورة قد انقضت وهذه الدورة عملت بصورة فوق العادة لاجل البحث في الامور المهمة

الصادرة بامر الدعوة لم يكن بالامكان البحث في القانون الذي طالبتموه واققراره. ومن الضروري ان يتأخر الى الدورة العادية القادمة على انني لست ارى من المقول ان تعلق هذه الدائرة السيئة الفت بحسب صلاحية كانت موجودة اذ ذلك بدون ان يصدر قانون بالغائها لانها دائرة « ولفئة » بقية الدوائر.

لذلك ارجو ان يوافق المجلس على النظر في موازنتها لان النظر في الموازنة المذكورة لا يتضمن الرجوع عن الاقتراح وعند الدورة القادمة اما ان يقبل القانون بالشكل الذي اقترحه المجلس وتكون الدائرة الفت بموجبه واما ان يبدل فتعدل الموازنة بحسب ما تقتضيه الحالة شمس الدين بك : تخدير اعصاب !

محمد بك الانسي : اني اذكر القرار الذي اتخذته المجلس التنفيذي في ١٨ كانون ثاني سنة ١٩٢٨ حيث يقول انه تقرر الموافقة على احداث فرع لديوان مراجعة الحسابات التابع لوزارة المستعمرات في شرق الاردن على ان تقوم المالية بالتريبات اللازمة للعمل حتى اذا اتت بالارادة السنية الفت.

هذا القرار الذي اتخذته المجلس التنفيذي لا يلزم البلاد ان تدفع قرشاً واحداً لمولاه الموظفين التابعين لوزارة المستعمرات.

فريش هذه الدائرة جاء الى هذا المجلس وقال ان هذه الدائرة من جملة دوائر الحكومة وفي الوقت نفسه يطيح اوراقاً تحت هذا العنوان « دائرة المراقبة التابعة لوزارة المستعمرات » فدائرة غير معينة صلاحيتها وغير ثابتة للحكومة وليس في المعاهدة اي نص يلزم البلاد دفع تخصيصات لها. وان الاتفاقية لم تنص ولم تلزم البلاد في دفع تخصيصات الا لدائرة الممتد البريطاني ثم ان موازنة السنين الماضية لم يذكر فيها دائرة المراقبة.

ان المراقبة التي احدثتها حكومة جلالة الملك في شرق الاردن بدون قيد ولا شرط يقوم بها الممتد البريطاني في شرق الاردن لانه هو الذي يمثل حكومته لادمير المراقبة الجاهالي اؤيد الزميل نظمي بك والزميل شمس الدين بك بلخدم وضع تخصيصات لهذه الدائرة الا ان يصدر قانون يحدد سلطة هذه الدائرة ويبين ارتباطها.

عوده بك : ان البحث في هذا الفصل

شمس الدين بك : هذه النتيجة ؟ لا يا عوده بك :

عوده بك : (مداوماً) كما تفضل بمض الاخوان لا يخلو من أهمية كبرى تتناول الادارة والسياسة معاً : نعم في عام ١٩٢٨ صدر قانون خاص باحداث هذه الدائرة باسم فرع لتدقيق الحسابات مربوطاً بوزارة المستعمرات وقد عين موظفيها الكبار منهم بموافقة ارادة سمو الامير المعظم وصغارهم بموافقة رئيس الحكومة ومضى على تشكيلها ما يقارب الستين ثم يمكننا ان ناعترف على ماسبق من المقررات والقوانين الا انه مشروط علينا ان تقدم اقتراحاً بلغو القانون الذي نراه مناسباً لمصلحة البلاد .

وسبق لاحد الزملاء ان استوضح عن كيفية احداث هذه الدائرة وعلى اثر ذلك حضر رئيس الدائرة والتي يأتنا بين فيه خلاف ما كان مبين في القانون الصادر سنة ١٩٢٨

فالمجلس الموقر قبل ياناته وكلف الحكومة لوضع قانون يبين فيه كيفية ارتباط هذه الدائرة بالحكومة وحتى الآن لم يظهر مشروع هذا القانون .

فأمانا وجهين اما ان نعتبر هذه الدائرة دائرة عربية اردنية ولنا مل الحرية ان نتصرف بمخصصاتها : او ان نعتبرها دائرة اجنبية مربوطة بالحكومة البريطانية وحينئذ تكلف الحكومة للخبرة مع المعتمد البريطاني فيما يتعلق بقبول هذه الدائرة او عدمه ومن اين يمكن تأمين نفقاتها ؟

ولذلك اني اقترح قبل البت بقول هذا الفصل او رفضه عدم الاكتفاء ببيانات رئيس هذه الدائرة التي القاها في حضور هذا المجلس بل تكلف الحكومة للخبرة مع دولة المعتمد البريطاني واستحصل جواب خطي منه فيما اذا كان يعتبر هذه الدائرة دائرة عربية بحته مربوطة بالحكومة ولنا مل الحرية ان نتصرف باحداثها او لغوها او يعتبرها فرع من فروع الحكومة البريطانية وله وحده حق التصرف بها .

وحيث ان الحكومة على فرض ورود الجواب عن قبول الشق الثاني ان تسأل عن الجهة التي يمكن تأمين نفقات هذه الدائرة فتكون مشيتنا على هدى .

شمس الدين بك : يريد ان يقول عوده بك انه لا يكتفي بوجود هذه الدائرة بل ان تكون ميزانيتها ايضا مربوطة بوزارة المستعمرات .

عوده بك : « لانا احببك تعرف عربي »

شمس الدين بك : وعلى كل بعد دراسة اللغة العربية اي النحو والصرف على عوده بك القسوس نعرف عربي .

عطا الله بك : كان المجلس الموقر ولكن الحكومة لم تجاوب الى الآن من رأي الغاء الدائرة .

عوده بك : هل هذه الدائرة عربية ام انكليزية هذا الذي يجب ان نفهمه .

عقله باشا : ما يخصنا ايش ما كانت تكون .

عطا الله بك : نحن لا نعتبر عليها يا عوده بك وبالاتفاقية لا يوجد شيء من ذلك .

وكيل الرئيس : اضح الفصل (٢٣) بالرأي .

فرفض المجلس عدم قبول الاعتراف بهذه الدائرة بالاكثرية ولم يقبل الدخول في

مذاكرة ميزانيتها .

سكرتير المجلس التشريعي
عمر زكي